جامعة ذمار وأثرها في التوسع العمراني

للمدينة وآفاق المستقبل

د. عبدالله أحمد ناصر الجرفي*

د. سمير عمر أحمد مجور**

ملخص البحث:

حظي التعليم العالي في اليمن باهتمام كبير، خصوصاً بعد توحيد شطري الوطن في عام 1990م،وقد تمثل ذلك في إنشاء ست جامعات حكومية، إحداها جامعة ذمار، فضلاً عن جامعتي صنعاء وعدن اللتين تأسستا في عقد السبعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي انعكس على توسع المدن التي تقع فيها الجامعات ومنها جامعة ذمار، إذ تعد الجامعات من أكثر الظواهر تأثيراً في محيطها والمدن التي نشأت فيها وتمتد ضمن نسيجها العمراني الحضري، الأمر الذي تسعى الدراسة إلى التحقق من حجمه ونوعه منذ نشأت الجامعة إلى الوقت الحاضر، ومعرفة دور العوامل الأخرى التي في مجملها شكلت الملامح العامة للنسيج العمراني وانعكست بطبيعة الحال على حجم الخدمات العامة وتنوعها، ولعل من أبرزها الهجرة الداخلية والخارجية الوافدة إليها، وما صاحب ذلك من تحولات اجتماعية واقتصادية شهدتها المدينة بعد تأسيس الجامعة.

* أستاذ جغرافية المدن والعمران الحضري المساعد-كلية الآداب– جامعة ذمار.

** أستاذ جغرافية العمران الريفي المساعد-كلية الآداب– جامعة ذمار.

تنبع أهمية الدراسة كونها من أوائل الدراسات التي تسلط الضوء على أثر الجامعة في مجالها الحضري بهدف الكشف عن طبيعة التوسع العمراني ونوع الممارسات التخطيطية وصولاً إلى التحكم والسيطرة على التطور العمراني للمدينة، وتأثير الجامعة في مجالها الحضري بشكل عام ومدينة ذمار بشكل خاص، وتقديم مقترحات لمستقبل المدينة وجامعتها، مما يسهم في مشروعات التنمية الحضرية المستدامة عمرانياً وبشرياً وحضارياً.

Abstract

The Post-graduation Education has taken a considerable attention ,particularly after the Yemeni-Reunion in 1990.This attention has been represented in establishing six governmental universities, one of them is Thamar University ,beside the universities of Sana'a and Aden which were established in the decade of the seventies . The reflected result was the expansion of their cities. The Universities are one of the most influential phenomena on their surroundings and cities as part of their urbanistic expansion. The present study aims at investigating such urbanistic expansion , its size and kind from the time of the university establishment upto today . It also aims at exploring other factors that formulate the general features of the urbanistic structure and had its impact on the size of the public services and their kinds. Perhaps ,one of the prominent factors was the internal and external immigration to the cities which caused social and economic changes. The importance of the study lies in being one of the first which sheds light on the impact of the university on its urbanistic surrounding with an aim of exploring the nature of the urbanistic expansion and the type of the planned practices and , ultimately , the control of the urbanistic development of the city. It also explores the influence of the university on its urbanistic surrounding in general and Dhamar city in particular . It presents suggestions for the future of the city and its university which may enhance the constant urbanistic growth projects urbanistically and humanistically.

المقدمة:

ذمار مدينة تاريخية عتيقة ورد ذكرها في النقوش اليمنية القديمة(ه ج ر ن ذ م ر ن)[1]، وأول ذكر لمدينة ذمار جاء في النصف الأول من القرن الثالث الميلادي في النقوش السبيئة، والراجح أنها مدينة حميرية تنسب إلى مؤسسها الملك ذمار علي بن يهبر بن يهصدق، وهو أول من اختط مدينة ذمار في الثلث الأول من القرن الأول الميلادي[2]. وعمرانها الحالي يعود إلى القرن السابع الميلادي، تحكمت في توسعها تأثيرات حضارية وعوامل جغرافية وتاريخية إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت اليمن طوال تاريخها[3]. حظيت مدينة ذمار بعد ثورة 1962م كغيرها من المدن اليمنية الأخرى بالاهتمام، وأنشئت فيها جامعة ذمار بصدور القرار الجمهوري رقم (158) لسنة 1996م، وسميت جامعة ذمار نسبة إلى محافظة ذمار ذات الموارد المائية العذبة، والكثافة السكانية العالية، والإنتاج الفلاحي الوفير. وتشغل المحافظة نطاقاً جغرافياً واسعاً ومهماً وسط محافظات اليمن، إذ تقع وسط المنخفضات الوسطى اليمنية التي تضم أكثر من (60 %) من سكان اليمن. والمدينة تبعد عن أمانة العاصمة صنعاء بمسافة (100) كم باتجاه الجنوب. ومدينة ذمار العاصمة الإدارية للمحافظة ومركزها الحضري، وتعدُّ إحدى حواضر اليمن القديمة، وكانت توازي ذات يوم مدينة مأرب ومدينة ظفار في مكانتهما الحضارية في زمن السبئيين والحميريين، ولازالت إلى يومنا هذا تحتل مرتبة متقدمة في التراتبية الحضرية للجمهورية اليمنية. وتتمتع المدينة بأهمية جيو- اقتصادية، حيث تشكل ملتقى للطرق الإقليمية الرئيسة ومركزاً متوسطاً لإقليم المنخفضات الوسطى اليمنية، وتتصل بها (11) محافظة من مجموع (22) محافظة. وقد كان للجامعة منذ تأسيسها دور كبير في مختلف جوانب التنمية، انعكس ذلك على سكان المنطقة بشكل خاص وعلى اليمن بشكل عام، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء أكثر على أثر الجامعة في مجالها الحضري ولتقدم مقترحات حول مستقبل المدينة وجامعتها، وهي بمثابة إسهام منا نبين فيه إسهام الجامعة في مسلسل التنمية الحضرية المستدامة عمرانياً وبشرياً وحضارياً.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- س 1 ما حجم إسهامات الجامعة في التوسع الحضري والنقل في مدينة ذمار ؟
- س2 ما درجة إسهام الجامعة في المسألة العقارية بمدينة ذمار ؟
- س3 ما درجة إسهام الجامعة في رفع معدلات التنمية الحضرية في مجمل القطاعات في المدينة ؟
- س4 وكيف كان إسهام الجامعة في تنمية محيطها ؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في:

- تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى جامعة ذمار، إذ إن هناك غياباً واضحاً للدراسات الجغرافية التي تتناول أثر الجامعة في التوسع العمراني وخدمة المجتمع وانعكاساته على التنمية البشرية بشكل خاص في محيطها، والتنمية الشاملة بشكل عام.
- توفر بيانات قدمتها الدراسة الميدانية حول أثر الجامعة، فضلاً عن ما ستقدمه الدراسة من نتائج وتوصيات يمكن أن تفيد متخذي القرار في الجامعة ووزارة التعليم العالي والجهات الحكومية ذات العلاقة في زيادة إسهام جامعة ذمار في رفع كفاءة خدماتها من أجل تحسين الأداء في الجامعة، وتحقيق التنمية على مختلف الأطر.
- تشكل هذه الدراسة في موضوعها ومنهجها ونتائجها حافزاً لمزيد من الدراسات حول أثر الجامعات اليمنية وإسهاماتها ودورها في تنمية المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن أثر جامعة ذمار في توسع المدينة "التوسع العمراني بمفهومه الثقافي والحضاري"، وتسعى أيضا إلى تقديم مقترحات تسهم في تحسين مخرجات الجامعة وإنتاجها المعرفي والعلمي، من خلال تطوير البحث العلمي وصولاً لخدمة التنمية المستدامة للمجتمع.

خصائص الموقع والموضع وتوطين المجال المدروس:

تقع مدينة ذمار عند دائرة عرض 14.55° شمالاً، وعلى خط طول 44.38 شرقاً، وترتفع 2400 مترٍ فوق مستوى سطح البحر[4]، تصنف مدينة ذمار ضمن المدن الرئيسة في الجمهورية اليمنية، وتتميز بموقعها وسط المرتفعات اليمنية، وتعد حلقة وصل بين أمانة العاصمة صنعاء التي لا تبعد عنها سوى 100 كم وبقية المدن الرئيسة التي ترتبط عبر الطريق الإقليمي الأكثر كثافة مروية في الجمهورية اليمنية، الذي يمتد من مدينة صنعاء مروراً بمدية ذمار، وصولاً إلى مدينة عدن في أقصى جنوب البلاد، فضلاً عن أنها عاصمة المحافظة التي تتميز بكثافة سكانية عالية وخصائص مناخية معتدلة وتنوع في النبات الطبيعي.

يعود تاريخها إلى عهد ما قبل الإسلام؛ إذ تعاقبت عليها تأثيرات حضارية حتى أصبحت تحتل مرتبة متقدمة ضمن التراتبية الحضرية للمدن اليمنية، وتقدر مساحة المدينة بـ 35 كم^2، وجامعة ذمار ضمن الحدود الإدارية لمدينة ذمار ومدينة معبر. لقد كان لطبيعة الموضع وخصائصه دور رئيس في تحديد اتجاهات نمو المدينة، إذ شهدت في الأربعة العقود الأخيرة أنماطاً ومحاور واتجاهات للنمو، اختلفت على مر السنوات وفق المحددات الطبيعية للموقع، وبحكم التوسع في كل الاتجاهات، فقد أصبحت عقدة نقل مهمة لطرق النقل البرية، وتشكل نقطة وصل لمعظم المدن اليمنية[5] خريطة (1)،صورة فضائية(1).

تنتشر مدينة ذمار على سطح سهلي في شكل أرض ترتفع تدريجياً بين منخفض جهران من جهة الشمال ومنخفض يريم من جهة الجنوب، ومنخفض المدينة بشكل عام متجانس نسبياً ويتميز بتضاريس غير معيقة للنمو والتطور[6]، وقد أسهمت طبيعة سطح المدينة إلى حدٍ كبير في توسعها بشكل طبيعي وتلقائي في جميع الاتجاهات عدا الجهة الشمالية الشرقية نظراً لوجود مرتفع هران ومحطة الصرف الصحي، إلا أن النمو العشوائي قد تجاوز تلك العوائق الطبيعية والبشرية، الأمر الذي نتج عنه إشكاليات بيئية متعددة ومعقدة.

خريطة (1) موقع الحرم الجامعي في مدينة ذمار

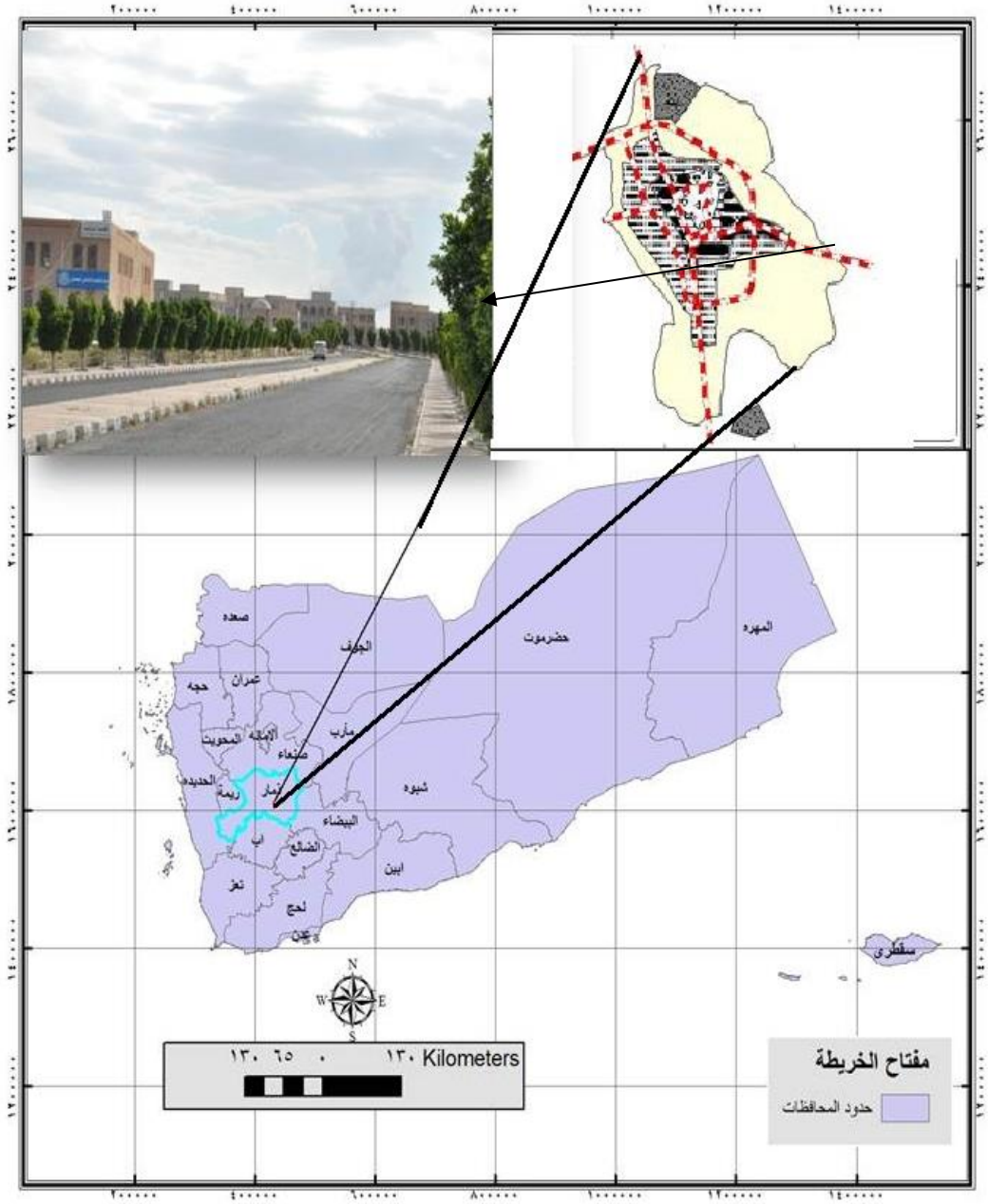

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على: عبدالله أحمد الجرفي: مدينة ذمار توسعها العمراني وأنماطها السكنية، مطابع الأمجاد، ذمار، 2015م

صورة فضائية (1) موقع الحرم الجامعي لجامعة ذمار

صورة فضائية لمدينة ذمار عام 2018م

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جوجل إيرث (Google Earth)

المنهج المتبع في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت مجموعة من المناهج البحثية في البيئة الحضرية، منها المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. ومناهج البيئة الحضرية باستعمال المسح بالعينة، وتم تحليل البيانات بالاستعانة بالأساليب الإحصائية الأكثر مناسبة، فضلاً عن تحليل الصور الفضائية للمدينة للمدة 1980-2018م بالاستعانة ببرامج الحاسوب. إضافة إلى أن الدراسة جمعت مادتها من المصادر والمراجع وعلى منشورات الجامعة وبعض الإحصائيات، وتطلبت الدراسة تصميم استمارة استبيان (الملحق1) ووزعت على عينة الدراسة التي شملت 10% من مجتمع الدراسة، وهم المنتسبون للجامعة من أعضاء هيئة تدريس وإداريين وطلاب المستوى الرابع والأخير، وقد تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS .

وقد تم استخدام الأساليب والمؤشرات الإحصائية الآتية:

المتوسط الحسابي: وذلك لتحديد اتجاه المتغيرات بحيث إنها إذا زادت تعد درجة إسهام الجامعة كبيرة، اما إذا قل فيعدُّ مؤشراً لانخفاض درجة الإسهام.

الانحراف المعياري: لتحديد مدى التفاوت والتشتت في الإجابات الواردة، فإذا كانت درجة التشتت قليلة فهذا يدل على اتفاق الآراء، وعندما تكون كبيرة فهذا يدل على عدم اتفاق الآراء[7].

توزيع عينة الدراسة وفقاً لخصائصها:

وزعت عينة الدراسة على النحو الآتي:

- حسب النوع:

يظهر من الجدول (1) أن نسبة الذكور مثلت (66.3 %) من حجم العينة، بينما لم تتجاوز نسبة الإناث (31%)، ولعل تفسير ذلك هو غلبة الذكور نتيجة تفضيل توظيفهم، وأيضا لضعف إقبال الإناث على التعليم الجامعي.

- حسب البلد:

يظهر من الجدول (1) ارتفاع نسبة اليمنيين عن غير اليمنيين، إذ بلغت نسبة اليمنيين (87.7%)، بينما غير اليمنيين كانت نسبتهم (5.3 %)، وهذا أمر طبيعي كون يمننة الوظائف، خاصة في الجانب الأكاديمي، وازدياد أعداد حملة الشهادات العليا هو السبب خلف ذلك.

- حسب المؤهل أو التوصيف الوظيفي:

يظهر من الجدول(1) أيضا أن طلاب الجامعة، خاصة المستوى الرابع يشكلون النسبة العالية (30%)، بينما الإداريون جاؤوا في المركز الثاني بنسبة (28.7%)، أما أعضاء هيئة التدريس فقد توزعوا على النحو الآتي: معيد (13.3%) مدرس (6.3%) أستاذ مساعد (8.7%) أستاذ مشارك (6.3%) أستاذ (1.7%) وهذه النسب تمثل حالة منطقية، نظراً للأعداد الفعلية لكل شريحة داخل الجامعة.

- حسب المسافة المقطوعة من السكن لمقر العمل في الجامعة:

تم تصنيف العينة وفق هذا الخيار إلى ثلاث فئات، وقد حازت الفئة التي تنتمي للمسافة التي تتراوح بين 3-9 كم على نسبة (66%)، وتلتها الفئة التي تتراوح بين 10-20 كم بنسبة (15.7%)، بينما احتلت الفئة أكثر من 20 كم على المركز الاخير بنسبة (13.7%).

- حسب الزمن المقطوع من السكن لمقر العمل في الجامعة:

حازت الفئة التي تقطع المسافة بنحو نصف ساعة من سكنها إلى الجامعة على نسبة (72.7%)، بينما الفئة التي تحتاج إلى ساعة للوصول للجامعة كانت (19.3%)، أما التي تحتاج إلى ساعتين، فقد كانت أكثر، و كانت نسبتها (6%).

-حسب تكاليف النقل:

نالت الفئة التي تنفق 200 ريال المركز الاول بنسبة (70.7%)، أما المركز الثاني فقد كان من نصيب الفئة التي تنفق 300 ريال على نسبة (14.7%). بينما حازت الفئة التي تنفق 400 ريال على المركز الأخير بنسبة (5.3%).

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة2018م

تصنيف العينة		العدد	%
حسب النوع	ذكر	199	66.3
	أنثى	93	31
	المجموع	202	97.3
	لم يجب	8	2.7
الاجمالي		300	100
حسب البلد	يمني	273	87.7
	غير يمني	16	5.3
	المجموع	279	93
	لم يجب	21	7
الاجمالي		300	100
حسب المؤهل أو التوصيف الوظيفي	طالب	90	30
	إداري	86	28.7
	معيد	40	13.3
	مدرس	19	6.3
	أستاذ مساعد	26	8.7
	أستاذ مشارك	19	6.3
	أستاذ	5	1.7
	المجموع	285	95
	لم يجب	15	5
الإجمالي		300	100

حسب المسافة المقطوعة من السكن لمقر العمل في الجامعة	من 3- 9 كم	198	66
	10- 20 كم	47	15.7
	اكثر من 20 كم	41	13.7
	المجموع	286	95.3
	لم يجب	14	4.7
الإجمالي		300	100
حسب الزمن المقطوع من السكن لمقر العمل في الجامعة	30 دقيقة	218	72.7
	ساعة	58	19.3
	ساعتان وأكثر	18	6
	المجموع	294	98
	لم يجب	6	2
الإجمالي		300	100
حسب تكاليف النقل	200 ريال	212	70.7
	300 ريال	16	5.3
	400 ريال فأكثر	44	14.7
	المجموع	272	90.7
	لم يجب	28	9.3
الإجمالي		300	100

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية 2018م، ومخرجات برنامج Spss.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها فقد قسمت إلى أربعة محاور كل محور تفرع منه مجموعة من المحاور الفرعية.

1- الجامعة والاسهام في تطوير قطاع النقل في مدينة ذمار

يعد النقل الحضري أحد أهم ما يميز المدن، وليس هناك مدن حضرية من دون شبكة نقل حضرية متطورة، فهي بمثابة الشرايين والأوردة في الجسم للمدينة، وأحد أهم الاختلالات

التي تعاني منها مدننا اليمنية تكمن في ضعف التجهيزات في البنى التحتية في قطاع النقل ما أدى إلى عدم وجود شبكات نقل حضرية كتلك الموجودة في المدن الأكثر تطوراً. وذمار كغيرها من مدن اليمن تعاني من تلك الظاهرة التي تؤثر بشكل أو بآخر على رقي المدينة وتطورها، ووجود مؤسسات بحجم الجامعة من المفترض أن يسهم بشكل جدي وفاعل في تطوير قطاع النقل وإعادة هيكلته داخل المدينة، وذلك من خلال خلق حالة من الازدياد في الطلب على وسائل النقل وابتكار حلول وبدائل لمشكلات النقل.

فما هو إذن دور جامعة ذمار في تطوير قطاع النقل الحضري في المدينة ؟

جدول (2) الجامعة والإسهام في تطوير قطاع النقل في مدينة ذمار

المحور	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاسهام	درجة الاسهام
الاسهام في تطور قطاع النقل	كماً ونوعاً	298	2.0470	0.65992	68.23266	متوسطة
	رفع مستوى الوعي المروري	292	1.6849	0.72513	56.16438	متوسطة
	مواقف للسيارات والحد من الازدحام	291	1.6529	0.69467	55.09737	صغيرةً
	تحسين وتعبيد شوارع المدينة	292	1.6849	0.72513	56.16438	متوسط

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية 2018م، ومخرجات برنامج Spss.

1.1- تطور كمي لا نوعي لوسائل نقل الأفراد في ذمار

نعني بالكمي أي في أعداد وسائل نقل الأفراد، أما النوعي فالمقصود به هنا نوع وسائل نقل الأفراد، وفي ذمار أغلب وسائل النقل ملكية خاصة للأفراد، حيث لا وجود لشركات نقل حضرية عمومية أو شركات خاصة، ووسائل النقل الأكثر استخداماً في التنقل داخل المدينة هي

الميكروباصات ذات (16) راكبا، وهناك الحافلات (25) راكبا، ولا وجود لتاكسي صغير في المدينة، ويستخدم الكثير الدراجات النارية للولوج للأمكنة الضيقة التي لا تصلها وسائل النقل الجماعية، وهناك الباصات الصغيرة(7) ركاب التي في الغالب تعمل بين مدينتي ذمار والمدن الثانوية القريبة منها، ولا وجود لوسائل أخرى عدا تلك، وهذه الوسائل تستخدم من قبل إنشاء الجامعة، إذ لا دور يذكر للجامعة في حدوث تطور نوعي لوسائل النقل. ويظهر على أغلب وسائل نقل الركاب في مدينة ذمار بأنها تعاني الاهمال الشديد من قبل سائقي تلك الاليات، فليس هناك اهتمام لا بصيانتها ولا بمظهرها ونظافتها، ويغلب على سائقي تلك الوسائل افتقارهم المعرفي بأنظمة وقواعد السير وعدم احترامها مما يجعلهم سبباً في الازدحام وفوضى الطرقات التي تعم شوارع المدينة، والعديد منهم من صغار السن، كما أن كثيراً منهم لا يهتمون بمظهرهم الجمالي الذي يعد جزءاً من مظهر المدينة وجمالها، ناهيك عن عدم حيازة أغلبهم للوثائق الرسمية كالأوراق الثبوتية لملكية المركبة ورخصة القيادة، ويغيب لدى الكثير من مستخدمي تلك الوسائل الحس العام بأهمية احترام خصوصية الآخرين في تلك الوسائل الجماعية، وكذلك تأخير الناس عن مواعيدهم، أضف إلى ذلك الرعونة والتعامل الغليظ والفظ غير السوي من قبل بعض سائقي تلك المركبات مع الركاب والمارة ومستخدمي الطريق العام. وفيما يخص التطور الكمي لتلك الوسائل يمكن القول إن هناك دوراً للجامعة، فمن خلال الجدول (2) يتضح لنا أن نسبة إسهام الجامعة في تطوير قطاع النقل الحضري كان متوسطاً، ذلك ما لوحظ من خلال المتوسط الحسابي الذي بلغ قيمته (2.0470) وبمؤشر للانحراف المعياري (0.65992). وفي نظرنا أن تلك النتيجة طبيعية فالجامعة وما فيها من طلاب وموظفين ومرتادين إليها لقضاء بعض المصالح تخلق الطلب والحاجة إلى وسائل النقل، وتزيد من الحركية السكانية، ليس داخل المدينة فقط، بل حتى في المناطق والمدن القريبة منها. ومسألة الاستجابة لهذا الطلب من المفترض أن يلبى من قبل القائمين على تطوير قطاع النقل الحضري والسلطات المحلية المعنية بتطوير مدينة ذمار.

2.1 – حرب محتدمة على الطرقات وتوعية مرورية غير كفؤه

أول ما يشد انتباه الزائر للوهلة الأولى لمدينة ذمار حالة الأَنظام والفوضى التي تعم الطرقات، وأحد أدوار الجامعة في محيطها يكون في خلق وعي وتشكيل رأي عام تجاه ظاهرة معينة في مجتمعها، والتوعية المرورية التي تهدف إلى احترام رجل المرور واحترام قواعد السير وقوانينه التي لا تقتصر فقط على رجال المرور والمنتسبين لهذا السلك فحسب، بل هي من مهام ومسؤولية النخب والكوادر المثقفة والمتعلمة ومؤسسات التعليم العام والعالي، لما لهم من تأثير في أوساط المجتمع، خاصة مع اشتعال حرب الطرقات على خطوط السير الطويلة التي تشهدها منطقة ذمار بصفتها ملتقى للمسافرين المتجهين من العاصمة وإليها، إذ يعد حيز المحافظة الجغرافي مسرحاً مأساوياً للكثير من حوادث السير الخطيرة والمؤلمة التي تتسبب بإزهاق أرواح الكثير من الأبرياء. ومن خلال السؤال الفرعي الموجه لعينة الدراسة حول مدى مساهمة الجامعة في رفع مستوى الوعي المروري، وجدنا أن نسبة مساهمة الجامعة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (1.6849) وبانحراف معياري (0.72513) وهذا بلاشك يتطلب تظافر جهود مختلف الفاعلين المحليين وتلاحمها، ومنها الجامعة لعقد لقاءات موسعة ومؤتمرات وندوات تحسيسية لخلق ثقافة مرورية متميزة، ورفع كفاءة التوعية المرورية المترددية، كما يتطلب كذلك إجراء دراسات وأبحاث تبحث في أسباب استفحال هذه الظاهرة في مدينة ذمار بشكل خاص وفي المحافظة بشكل عام.

3-1- ازدحام مروري كثيف في ظل غياب مواقف مخصصة للمركبات

مدينة ذمار كغيرها من المدن اليمنية تعاني اكتظاظا بالمركبات، خاصة وقت الظهيرة، وتكاد حركة السير في هذا الوقت في أحد أهم شوارعها وهو الشارع العام (شارع صنعاء) تتوقف بسبب الازدحام الشديد مع انعدام تام تقريباً للمواقف المخصصة لوقوف المركبات، وغياب للإشارات واللوحات المرورية الارشادية. وبالقرب من حرم الجامعة على الرغم من وجود مساحات شاسعة أمام بوابة الجامعة الجديدة فإننا نشاهد دائما وقوف وسائل نقل الأفراد

القادمة من المدينة بشكل غير منتظم نتيجة لعدم وجود مواقف مخصصة لوقوفها، الأمر الذي قد يتسبب في حدوث ازدحام عند بوابة الجامعة الرئيس يؤدي أحيانا لحدوث بعض الحوادث المرورية خاصة وقت الظهيرة. ولكون الأسباب التي تقف خلف ظاهرة الازدحام عديدة ومتشعبة لا يتسع المجال هنا لذكرها، إلا أن هذا لا يمنعنا من التنويه بأن الجامعة بإمكانها القيام بدور فاعل وحيوي من خلال إجراء بحوث متخصصة في هذا الشأن عبر تكليف الطلاب الباحثين من خلال مشاريع التخرج خاصة طلاب كلية الهندسة من إيجاد حلول وتصاميم ومخططات ومقترحات علمية وعملية تساعد صانعي القرار والتخطيط الحضري في المدينة على اتخاذ القرارات الصائبة للتخفيف من وطأة تلك المشكلة. وحول هذه الجزئية فقد توجهنا لعينة الدراسة بسؤال استقصائي نستوضح من خلاله عن حجم إسهام الجامعة في إيجاد مواقف مناسبة للعرباب والمركبات تحد من الازدحام فكانت النتيجة أن مساهمة الجامعة في هذا الشأن صغيرة وكان المتوسط الحسابي للتكرارات (1.6529) ، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.69467).

4-1- الجامعة ودورها في التحسين والسفلتة لشوارع المدينة وأزقتها

الطريق العام ليس الأسفلت فقط، بل الطريق منظومة متكاملة تبدأ بالأسفلت مروراً بالجزر البينية المشجرة والمصابيح للإنارة والإشارات واللوحات المرورية الإرشادية، والأماكن الخاصة بعبور المشاة، والأمكنة المخصصة كمواقف للسيارات، وأماكن وقوف وسائل النقل الجماعي لنزول وطلوع الركاب وأماكن وقوف رجل المرور والمجسمات والنافورات والمنشآت الجمالية والجسور والكباري والجولات، انتهاء بالرصيف الذي تتخلله فراغات مشجرة، وبشكل عام فإن شوارع ذمار تفتقر لتلك المنظومة المتكاملة، ومعظم شوارع المدينة ومسالكها الفرعية وأزقتها ترابي، أما الشوارع المعبدة فتعاني من وجود المطبات والحفر بسب زوال الطبقة الإسفلتية نتيجة الأمطار وغيرها من العوامل البشرية والمناخية، وهذا كله يرجع في الأساس إلى عدم الالتزام

بالمواصفات المتعارف عليها. وتكمن إسهام جامعة ذمار في هذه الجزئية من خلال رفد الشركات العاملة في مجال الطرقات والمكاتب الهندسية الاستشارية والجهات المسؤولة في المدينة بالكادر الهندسي المؤهل والكفؤ، والحريص كل الحرص على تنفيذ المشاريع الطرقية بمدينته بكل إتقان، ومراعاة المواصفات والمقاييس عند التنفيذ. كما أن ارتفاع ازدياد الطلب على وسائل النقل من الجامعة وإليها، ووجود كليات في أماكن بعيدة استدعى بلاشك التوسع في الشق والتعبيد لطرق ومسالك جديدة لم تكن متواجدة من قبل وتحسين طرق قديمة، غير أن هذا في نظر العينة المبحوثة ليس كافياً، حيث جاءت آراء العينة لتقول إن المساهمة لم تكن كبيرة، بل متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (1.6849) وانحراف معياري (0.72513)، وتشير نتائج الدراسة الميدانية في المحور الأول إلى أن إسهام الجامعة في تطور قطاع النقل في المدينة كان متوسطاً في الفقرات 1-2-4، وصغيراً في الفقرة 3 مما يشير إلى أن أثر إسهام الجامعة في تطور قطاع النقل في المدينة متوسط وصغير.

2- الجامعة و المسألة العقارية في مدينة ذمار

تعد الظاهرة العقارية أحد أهم القضايا في المجالات الحضرية كون المدينة تعطي الأرض دائما قيمة مضافة مقارنة بالمجالات غير الحضرية، ويتميز العقار بمدينة ذمار عن بقية المدن بأنه ذو ميزة تنافسية قلما نجدها في بقية المدن بسبب ما يوفره موقع المدينة من مؤهلات وامتيازات، ووجود مؤسسة كالجامعة سيؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على العقار بمدينة ذمار وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور، وذلك من خلال مناقشته في ثلاثة محاور نستطيع من خلالها التوصل إلى معرفة المدى أو الحجم في إسهام الجامعة في المسالة العقارية بمدينة ذمار.

فهل هناك تأثير للجامعة على ارتفاع أسعار العقارات سواء أسعار الأراضي أو البنايات أو الإيجارات ؟ وأين يتركز ذلك التأثير ؟

جدول (3) الجامعة والمسألة العقارية في مدينة ذمار

المحور	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاسهام	درجة الاسهام
الاسهام في ارتفاع اسعار العقار	في كل قطاعا ت المدينة	297	2.7138	0.52849	90.46016	كبيرة
	حول الحرم الجامعي وكليات الجامعة	292	2.5582	0.61485	85.27397	كبيرة
	الإيجارات	297	2.3939	0.68505	79.79798	كبيرة

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية 2018م، ومخرجات برنامج Spss.

1.2- الطلب وأسعار الأرض في قطاعات المدينة المختلفة

تخضع أسعار العقارات في المدينة بالدرجة الأولى للمضاربة، لكن لا شك أن لتواجد الجامعة على تراب مدينة ذمار أثراً على أسعار العقار في المدينة سيما أن الجامعة ومنذ تأسيسها عرفت وتيرة متسارعة في ازدياد أعداد منتسبيها وفي الإقبال عليها، فهؤلاء يشكلون قوة شرائية لا يستهان بها تسهم بشكل أو بآخر في رفع وتيرة الحركة التجارية والاقتصادية داخل المدينة. وتواجد جامعة في مدينة ذمار سيؤدى إلى ارتفاع نسبة التحضر[8]، وسيرسم تصوراً حسناً لدى الكثير من المستثمرين ورجال الأعمال المحليين وغير المحليين يوحي بأن هناك استقراراً وتعليماً وتنمية، كما يخلق انطباعاً جيداً بأن هناك مستقبلاً مشرقاً وواعداً ينتظر المدينة، ويبشر أيضاً بازدهار قادم للأنشطة الاقتصادية لاسيما قطاع الخدمات والتجارة، وهذا الانطباع لا محالة سيحفز رجال الأعمال والمستثمرين، وسيدفعهم أكثر إلى شراء مزيد من الأراضي بغرض الاستثمار، والتي سيرتفع أسعارها مع الوقت كنتاج لزيادة الطلب عليها، وهذا فعلا ما أيدته العينة المبحوثة في إجابتها على سؤال حول مدى إسهام الجامعة في ارتفاع أسعار العقار في

قطاعات المدينة المختلفة، فاعتبرت نسبة إسهام الجامعة في هذا الأمر كبيرة وجاءت تلك النتيجة بمتوسط حسابي بلغ (2.7138) وانحراف معياري (0.52849).

2.2قيمة العقارات حول الأماكن المحيطة بالحرم الجامعي

أكثر المناطق تأثراً في القيمة ستكون حتماً تلك المحيطة بالجامعة وكلياتها المختلفة، إذ إن من المفترض أن تنمو قطاعات اقتصادية خدمية موجهة أساساً للطلاب كالمكتبات ومحلات التصوير والانترنت والبوفيهات والمطاعم، وبيع المواد الغذائية، ومحلات الاتصالات، والفنادق وبنايات مخصصة للإيجار... من المشاريع والأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بزيادة الميزة التنافسية للأرض، وبالتالي ارتفاع القيمة والأسعار للعقارات القريبة من الجامعة مقارنة مع بقية العقارات في المدينة، وهذا ما ذهبت إليه فعلا معظم الأجوبة لهذه الجزئية، إذ عدت أن نسبة إسهام الجامعة في ازدياد أسعار العقارات حول الجامعة كبيرة وجاءت تلك الأجوبة بمتوسط حسابي بلغ (2.5582) وانحراف معياري (0.61485).

لكن، هل أدى ارتفاع أسعار الأراضي القريبة من الجامعة إلى حدوث نمو لتلك المناطق؟

في نظرنا أن ما حدث هو العكس فهذا الأمر لم يسهم بشكل إيجابي في نمو تلك المناطق، فارتفاع أسعار العقار والايجارات قد يكون السبب وراء عزوف الكثير من ممتهني الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الخدماتي عن الحيازة والشراء للأراضي بالقرب من الجامعة لاستثمارها، وقد اقترن ذلك العامل السلبي مع كبر مساحة الحرم الجامعي[9] وبعد الكليات عن الشارع وإحاطة المجمع الجامعي أو ما يسمى بالجامعة الجديدة بسور كبير جداً، يتم استخدام البوابة الرئيسة في الجهة الشمالية الشرقية المطلة على الطريق الاقليمي السريع الرابط بين مدينة ذمار ومدينة صنعاء الذي يقابله على الضفة الأخرى منه سور الجزء الثاني للحرم الجامعي، أضف إلى ذلك بعد الجامعة عن التجمعات السكانية الكثيفة في المدينة، فكل تلك العوامل مجتمعة لعبت من وجهة نظرنا دوراً سلبياً في عدم حدوث أي انعاش اقتصادي لتلك الأماكن التي تقع بالقرب من حرم الجامعة الجديدة، التي ما زالت حتى الأن تعد مناطق نائية على الأقل حتى اللحظة.

2-3- الجامعة وارتفاع أسعار إيجارات السكن

خلال فترات الدراسة تشهد المدينة ارتفاعاً في أسعار إيجارات المساكن نظراً لإقبال الطلاب على استئجار تلك المساكن في ظل عدم وجود سكن جامعي داخلي، خاصة وأن الكثير من طلاب الجامعة يأتون من مناطق خارج مدينة ذمار، فيضطر هؤلاء الطلاب إلى السكن خلال فترة الدراسة في المدينة مما يساهم في رفع أسعار الإيجارات المخصصة للمساكن، وهذا الأمر وجدناه يتوافق مع رأي العينة المبحوثة، إذ اعتبرت أن إسهام الجامعة في رفع إيجارات السكن في المدينة كبير، وكان المتوسط الحسابي لتكرارات الأجوبة (2.3939)، بينما كان الانحراف المعياري (0.68505)، إذ تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أثر الجامعة على ارتفاع سعر العقارات في مدينة ذمار كان كبيراً.

3- الجامعة ودورها في التخطيط الحضري لمدينة ذمار

سنتعرف على دور الجامعة في التخطيط الحضري من خلال تعرفنا على دورها في الحد من انتشار البناء العشوائي في المدينة، وكذلك مساهمتها في اخضرار محيطها عن طريق الاهتمام بالحدائق والفضاءات الخضراء. فما حجم الدور الذي تلعبه الجامعة للحد من ظاهرة البناء العشوائي؟ وكيف واقع الحال بالنسبة للمتنزهات والحدائق والفضاءات الخضراء في مدينة ذمار؟ وهل هناك مساهمة حقيقية للجامعة في التوسع في إيجاد فضاءات خضراء داخل الجامعة وفي المدينة؟

جدول (4) الجامعة ودورها في التخطيط الحضري لمدينة ذمار

المحور	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاسهام	درجة الاسهام
الإسهام في التخطيط الحضري	الحد من انتشار البناء العشوائي	296	2.1824	0.66422	72.74775	متوسطة
	الاهتمام بالحدائق والفضاءات الخضراء	290	1.5966	0.62750	53.21839	صغيرةً

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية 2018م، ومخرجات برنامج Spss.

1.3- العشوائيات وفوضى البناء وضرورة ملحة لإشراك الجامعة

البناء العشوائي بناء غير قانوني وغير مصرح ومسموح به، ويقام دائماً في أماكن ليست معدة وصالحة للبناء، ويشيد في الغالب على أراضي تعود ملكيتها للدولة. وتنشأ أماكن البناء العشوائي في العادة لتشكل أحزمة بؤس وفقر تحيط بأطراف المدينة أو بين الوحدات والأحياء داخل المدينة، إذ تتشكل مناطق غير مخططة مسبقاً لتشوه المظهر الجمالي والتناسق العمراني والبنيوي للمدينة، وتلك المناطق في العادة لا تتوفر على الحد الأدنى من التجهيزات والخدمات الضرورية لحياة كريمة. وغالباً ماتعاني المناطق العشوائية من إشكاليات متعددة ومعقدة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة وتفشيها بين قاطني تلك المناطق العشوائية نتيجة التدهور البيئي، فضلاً عن غياب الخدمات العامة وخدمات البنى التحتية في تلك المناطق العشوائية، والذي يلقي بظلاله على الموارد الطبيعية وعلى مستقبل الحياة داخل المدينة مما يجعلها عرضة لتفشي العنف، إضافة إلى عديد من الظواهر الاجتماعية السلبية الدخيلة على المجتمع وثقافته، تلك الظواهر التي تهدد الأمن والسلم المجتمعي داخل المدينة. وعلى أساس أن البناء العشوائي إشكالية بالدرجة الأولى تتعلق بمخططات المدن الحضرية، إلا أنها تتداخل وتتشابك مع جملة من عوامل عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة الملكية العقارية التي تأخذ أبعاداً تاريخية وقانونية ودينية، ولتكون ظاهرة البناء العشوائي وكل تلك الظواهر الاجتماعية المنبثقة عنها داخل مدينة ذمار غير ممكنة الفهم والمعالجة بمعزل عن إشراك الجامعة وبقية الفاعلين المحليين ومنظمات المجتمع المدني، كونها قضية معقدة وشائكة تشترك فيها مجموعة من العوامل التي تتطلب رؤية علمية ومعرفية، ومقاربة تشخيصية شمولية ضمن منظومة متسقة، تتناول الظاهرة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية والسيكولوجية والأمنية والثقافية والبيئية... وعلى ذلك فإن إنشاء مراكز بحثية متخصصة ذات طابع استشاري من قبل الجامعة يضم نخباً من تخصصات عدة، تنظر للمسألة بمقاربة ذات أساس جغرافي شمولي، سيساعد صانعي قرار التنمية والقائمين من تقديم معالجات وحلول ناجعة، وستمكنهم من التوصل إلى اتخاذ قرارات صائبة فيما يتعلق بالتخطيط الحضري السليم والبرامج المواتية له من أجل تحقيق تنمية

حضرية متوازنة، وسيؤدي ذلك إلى الاستخدام التنموي الكفؤ للأراضي بمدينة ذمار. وفي هذا السياق وفي محاولة منا لمعرفة حجم ومدى إسهام الجامعة للحد من ظاهرة البناء العشوائي، فقد وجدنا من خلال استطلاع آراء العينة المبحوثة أن مساهمة الجامعة متوسطة، وقد جاءت هذه النتائج بمتوسط حسابي بلغ (2.1824) وانحراف معياري (0.66422) ، وهذه النتيجة بالتأكيد لا تلبي طموح السكان في المدينة الذين يأملون بدور أكبر ومساهمة أفضل للجامعة في حل قضية مؤرقة لمدينتهم كقضية البناء العشوائي، وما ينجم عنها من آثار سلبية تعيق عمليتي التطور والرقي داخل المدينة.

2.3- المتنزهات والمساحات الخضراء والحدائق

الحدائق والمتنزهات والفضاءات الخضراء تعد الرئة لأي مدينة حضرية، التي من خلالها يتنفس السكان وينعمون بقضاء أوقات مفعمة براحة البال والطمأنينة، خاصة بعد عناء ومشقة يوم عمل وبعد التعرض للضوضاء والضجيج وللتلوث البيئي والبصري، و أيضا المكان المفضل للأسر للتغيير والترويح عن أنفسهم والبعد قليلاً عن أجواء المنزل، وفيها يجد الأطفال حيويتهم ونشاطهم. غير أن واقع الحال الذي تعيشه المدينة في قطاع الحدائق والمتنزهات عكس ما يجب أن يكون عليه الأمر يدفع بالأطفال الصغار إلى التجمع في الحارات للعب، الأمر الذي من شأنه أن يثير فوضى وشغباً ويخلق إزعاجا لساكني الحي، يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوب خلافات بين الأهالي ومشاحنات تتطور في العادة إلى اشتباكات. ولعل ما أثار انتباهنا ونحن نبحث عن إسهام الجامعة في انتشار الفضاءات الخضراء في مدينة ذمار هو عجز الجامعة عن تحويل مساحات شاسعة تقع تحت حيازتها وضمن ملكيتها إلى بساط أخضر منظم ذي منظر جمالي بديع ورائع، وافتقار الجامعة لناد ترفيهي خاص بأساتذة وموظفي الجامعة، تتوفر فيه أماكن لممارسة بعض الأنشطة الرياضية ومكتبات للقراءة وأماكن للعب الأطفال وللتسلية وإجراء مسابقات وأنشطة ثقافية وفنية، وعلى الرغم من أن الجامعة تسيطر على مساحات كبيرة فارغة وغير مبنية تتخلل المباني وبين الكليات والمنشآت وداخلها، وعلى الرغم من وجود كلية

زراعة تتوافر على كوادر هندسية وفنية متخصصة في تنسيق وتزيين الحدائق وتصميم شبكات الري الحديثة كالتنقيط والرش لريها، وكذلك وجود مشتل لإنتاج أشجار الزينة والورود فإننا نجد تلك المساحات الشاسعة والفراغات البينية أشبه ما تكون بصحار قاحلة، فكيف إذن للجامعة المساهمة في تخضير مدينتها وهي عاجزة عن تشجير أراضيها وتعشيبها !؟ وهذا ما لمسناه فعلاً في إجابات العينة المبحوثة حول هذا الموضوع، إذ ترى العينة بأن مساهمة الجامعة في وجود المساحات الخضراء وانتشارها داخل مدينة ذمار صغيرة، وكانت تلك الإجابات بمتوسط حسابي (1.5966) وانحراف معياري (0.62750)، إذ تشير نتائج الدراسة الميدانية بأن إسهام الجامعة في الاهتمام بالتخطيط الحضري كان متوسطاً في الفقرة (1) وصغير في الفقرة (2).

4- الجامعة ومستقبل التنمية في مدينة ذمار

يعد هذا المحور خلاصة لجميع المحاور، فهو تلخيص للدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه جامعة ذمار لتنمية محيطها المتمثل بمدينة ذمار. وقد كانت الفقرة في هذا المحور تقول: (تسهم الجامعة في التنمية من خلال ربط مخرجاتها بمتطلبات التنمية في المدينة) وللتحقق من صحة هذه الفقرة من عدمها، فقد تفرع من تلك الفقرة مجموعة من الفقرات الفرعية التي سنحاول التطرق لكل واحدة منها على حدة وذلك بالتحليل والتفسير لنتائج الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة.

جدول (5) الجامعة والتنمية في مدينة ذمار

المحور	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاسهام	درجة الاسهام
الإسهام في ربط المخرجات البحثية بمتطلبات التنمية	رفد المجتمع بالكوادر المؤهلة	286	2.3392	0.65988	77.97203	كبيرة
	المكتبات ودور النشر	287	2.1916	0.72048	73.05459	متوسطة
	في التحديث والتنوير	294	2.1599	0.65443	71.99546	متوسطة
	توجيه الابحاث العلمية	293	1.8840	0.72635	62.79863	متوسطة
	تنمية اقصاد المدينة	294	1.7857	0.66993	59.52381	متوسطة
	الجامعة والشراكة مع القطاع الخاص	297	2.1077	0.61664	70.25814	متوسطة

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة الميدانية 2018م، ومخرجات برنامج Spss.

1-4- مخرجات أغلبها تعاني الأمية العصرية

ليست مهمة الجامعة تعليم الناس كلهم، وإنما دورها يكمن في التعليم الجيد لطلابها الذين هم من يقع عليهم مسؤولية تعليم المجتمع ونفعه، ولقد جاءت ردود العينة حول هذه الجزئية تقول أن هناك إسهاماً كبيراً للجامعة في رفد المجتمع الذماري بالكوادر المتخصصة والمؤهلة في مختلف المجالات، وجاءت هذه النتيجة بمتوسط حسابي (2.3392) وانحراف معياري (0.65988)، فجامعة ذمار وفرت على أبناء ذمار تكاليف الدراسة في جامعات أخرى محلية أو خارجية وعبئها.

وتضم جامعة ذمار حالياً تسع كليات وبضعة مراكز بحثية متخصصة، فضلاً عن أن برنامج الماجستير مفتوح في غالبية أقسام الجامعة، ويقتصر برنامج الدكتوراه على كلية الآداب وكلية التربية وفي قسم واحد لكلٍ منهما. وبلغ عدد الموفدين لاستكمال دراسة الماجستير والدكتوراه في الجامعات اليمنية 63 طالباً وطالبة والموفدين إلى الخارج 198طالباً وطالبة. للعام الجامعي 2007-2008م، وتضاعفت هذه الأرقام في المدة الأخيرة. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للجامعة في الوقت الحالي (15) ألف طالب وطالبة، وقد بلغ عدد طلاب الدراسات العليا للعام 2012-2013 (482) طالباً وطالبة وبلغ عدد الطلاب المتخرجين من الجامعة للعام نفسه 21972 طالباً ومنهم 4908 طالبة[10]. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه، هل رافق هذا التطور الكمي في أعداد الطلاب الخريجين تطور نوعي ؟ أي هل هناك نقلة حقيقة في جودة الخدمة التعليمية التي تقدم من الجامعة ؟ وهل تقدم الجامعة خدمات تعليمية للطلاب بمستوى جودة التعليم نفسه في الجامعات الأخرى؟

هناك أسباب موضوعية عديدة لا يمكن تغافلها تقف خلف تردي التعليم وعزوف الطلاب عن الالتحاق بالجامعة وحدوث تسرب خلال سنوات الدراسة، منها على سبيل المثال الضعف في مستوى التجهيزات، لاسيما في الجانب العملي التطبيقي، فهناك كليات علمية ككلية الطب والعلوم التطبيقية والهندسة والحاسوب، وحتى الكليات ذات الطابع النظري لا تتوفر على كثير من الاحتياجات والتجهيزات الضرورية للعملية التعليمية، ناهيك عن معاناة أعضاء هيئة

التدريس ومساعديهم وكذلك الكادر الإداري والفني[11] جراء ظروفهم المعيشية الصعبة، كما تفتقر بعض الكليات للمرافق الهامة المفترض تواجدها في أي مؤسسة تعليمية، وجامعة ذمار كغيرها من الجامعات اليمنية تعاني من هجرة لأدمغتها، فضلاً عن ذلك طرق التدريس المستخدمة، فهي في العادة طرق تقليدية تعتمد على التلقين أكثر من التفكير، وعلى التلقي أكثر من التفاعل والمشاركة، وعلى الحفظ أكثر من الفهم، وعلى غلبة الجانب النظري على الجانب العملي والتطبيقي، وهناك تراكم لكثير من المواد والمقررات الدراسية التي لا فائدة فيها ولا جدوى منها، والتي تثقل كاهل الطالب وترهق عقله، فأغلبها لا يستفيد منها الطلاب ولا تكسبهم أي مهارة تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد التخرج، نظراً لعدم صلتها بالواقع وسوق العمل وبعدها عنه، وقد لا حظنا خلال رصدنا لسير العملية التعليمية أن هناك أعداداً كبيرة من الخريجين تقدمهم الجامعة، غير أننا نأمل أن يواكب هذه الأعداد اهتمام بالبعد النوعي لمخرجات الجامعة.

4-2- الجامعة والمكتبات ودور النشر

أحد أهم المعضلات التي يواجهها الطلاب والباحثون المنتسبون لجامعة ذمار تكمن في قلة عدد المكتبات في مدينة تعشق القراءة بشغف، وكانت ذات يوم محطة لظهور أعلام في الثقافة والسياسة والإعلام والفن والأدب ليس في اليمن وحسب، بل في العالم العربي والإسلامي أيضا، ويمكن القول إن هناك مكتبة يتيمة في مدينة ذمار هي مكتبة البردوني التي تحتوي على موضوعات وعنوانات في مجالات عدة، كما أنها تتوافر على صالة مخصصة للقراءة. وهناك مكتبة تابعة للمدرسة الشمسية تتوفر على كتب دينية في الفقه والتفسير والحديث والسيرة وعلوم اللغة العربية والأدب وبعض الكتب التاريخية، غير أنها تعاني الإهمال وفقدان كثير من الكتب.[12] وفي عام 2007م تم إنشاء مجلس شؤون المكتبات ليتم من خلاله مناقشة القضايا المتعلقة بالإدارة العامة للمكتبات، وتم تفعيل وافتتاح إدارة التوثيق، فضلاً عن استحداث إدارة الترجمة والنشر وإدارة الخدمات المكتبية ضمن الهيكل الاداري للإدارة العامة للمكتبات.[13] ومؤخراً وبالشراكة مع شركة يمن موبايل تم افتتاح معمل المكتبة الالكترونية الذي قدمت

بموجبها الشركة14 جهاز كمبيوتر محمول بتكلفة 2 مليون ريال يمني إسهاماً منها للارتقاء بالتعليم الجامعي والأكاديمي[14] ومكتبات الجامعة وإن كثر عددها إلا أنها تفتقر للكثير من المؤلفات والمطبوعات والدوريات الحديثة، خاصة في جانب العلوم الطبيعية والتطبيق، كما أن هناك إهمالاً للموظفين الذين يعملون في المكتبات وضعفاً في التأهيل، وهناك دار نشر تتبع الجامعة إلا أنها لا تقوم بدورها كما يجب في نشر الثقافة وتعميم المعرفة لأسباب تقنية وإدارية ومالية عديدة، لا يتسع المجال للخوض فيها. وترى العينة المبحوثة أن إسهام الجامعة في نشر المكتبات ودور النشر متوسط، وقد جاء ذلك بمتوسط حسابي 2.1916 وبانحراف معياري 0.72048.

4-3- أبحاث تختار بطريقة عشوائية وليس هناك خطة لتوجيهها

الأبحاث هي المنتجات العلمية والفكرية للعقول، والجامعة بكادرها الأكاديمي وبباحثيها وطلابها هم عقول المجتمع ورأسماله، ولن تكون هناك نهضة وتنمية لذمار وساكنيها ما لم تستغل تلك الطاقات لخدمة التنمية عن طريق ربط الأبحاث والمنتوجات العلمية بالبيئة الذمارية ليتحقق تفاعل واندماج بين الجامعة ومحيطها، وإلا فما الفائدة من وجود جامعة على تراب ذمار إذا لم تكن مسخرة لخدمة المجتمع والسكان على ذلك التراب..؟! وعلى ذلك فإنه من الأهمية بمكان إعادة توجيه تلك الأبحاث لمعالجة قضايا بيئية وصحية واقتصادية وزراعية وصناعية وسيكولوجية وأركيولوجية وانتروبولجية وجغرافية وتخطيطية ...، بحيث تتعلق بذمار وبيئة ذمار وبالإنسان والمجتمع في ذمار. ولقياس مستوى إدراك الجامعة لهذا الأمر فقد توجهنا للعينة المبحوثة بهذا السؤال لنتعرف أكثر على مدى وعي منتسبي الجامعة بهذه المسألة، فوجدنا أن إسهام الجامعة وفقاً لآراء العينة متوسط وقد جاء ذلك بمتوسط حسابي بلغ (1.8840) وانحراف معياري (0.72635) وهي نتيجة تعد مقبولة وبالإمكان تطويرها وتحسين مستوى الوعي لدى كادر الجامعة بأهمية تلك المسألة، ومن ثم ربطها بأفكار متقدمة تكون مستقبلا مقبولة ومستحسنة، فيمكن على سبيل المثال تفهم أنه قد نستطيع مستقبلاً توحيد الأبحاث في العام الواحد وتوجيهها لتناقش قضية واحدة بشكل مفصل، بحيث كل تخصص يمكنه أن يتناول

تلك الظاهرة من جزئية تخصصه، فلماذا مثلا لا تخصص الجامعة عام بحث يتعلق بموضوع البيئة في ذمار بحيث تكرس كل الأبحاث في جميع أقسام كليات الجامعة للبحث حول تلك القضية وكل تخصص يتناولها بمنظوره ووفقاً لعلاقته بالبيئة وبقضايا التلوث، وكذلك الأمر يكون بالنسبة لبقية المواضيع، كمواضيع تطوير الزراعة والصناعة والتخطيط والعمران وقضايا السكان والتنمية المستدامة...، فهناك جذور وقواسم مشتركة بين جميع العلوم يمكن من خلالها تناول أي موضوع من المواضيع التي تهم الإنسان والمجتمع والبيئة، بحيث تتجمع لدينا في نهاية المطاف موسوعات علمية عن كل موضوع من المواضيع في البيئة الذمارية، وهذا من شأنه أن يوحد الأفكار صوب قضية معينة، ويمنع تشتتها ويحد من ضياع جهود الطلاب باشتغالهم على أبحاث في مواضيع غير مهمة ولست ذات جدوى وأهمية ولا تمت بصلة لا للمنطقة ولا للسكان وقضاياهم. فمناقشة الظواهر من زوايا وتخصصات مختلفة من وجهة نظرنا سيجعلها حتماً أكثر ثراء وتعمقاً لأن كل تخصص سينظر لتلك القضايا بتعمق من جانب تخصصه مما سيكسبها صفة التكامل في تناولها وكذلك طابع الشمولية.

4-5-الجامعة ومسلسل التحديث والتنوير

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك إسهاماً متوسطاً للجامعة في إحداث التنوير لمحيطها، وجاءت تلك الردود بمتوسط حسابي 2.1599 وانحراف معياري 0.65443. ونقصد بالتنوير هنا التخلص من كل الأفكار التي ينجم عنها عادات سلبية وسلوكيات سيئة تعيق أي تطور حقيقي وتهضوي بهم المجتمع والناس، والتنوير من النور وعكسه الظلام أي تحرر العقل وانعتاقه من الظلام إلى النور. وأهم دور تقوم به الجامعة في بيئتها المحلية هو المساهمة الحقيقة في تخليص الناس من الكثير من العادات والسلبيات الموروثة والمتغلغلة في البنية التفكيرية للمجتمع الذماري والنشر أو التعميم لكل القيم الإيجابية التي تعمل على وصول المجتمع لحالة من السلم والأمن مع ذاته ومن ثم مع الآخرين من حوله. فالجامعة هي المركز الإشعاعي والحضاري والثقافي الأول لأي مجتمع وهي المؤسسة العلمية الأولى لإنتاج المعرفة

والعلم، ولا رقي ولا تطور لأي مجتمع إلا بالعلم والمعرفة، والمجال الذماري كغيره من المجالات الجغرافية في اليمن تعصف به كثير من الأفكار الموروثة عن الماضي القريب والبعيد، تلك الأفكار التي أعاقت حدوث أي انطلاقة حقيقية نحو التحديث والتطور والرقي والعصرنة، وعلى ذلك فإن مناقشتها بأسلوب علمي وبمنهجية حصيفة من قبل منتسبي ذلك الصرح العلمي سيؤدي حتماً إلى خلخلة تلك التصورات والأوهام المعشعشة في عقول الناس لدهور ولأزمنة طوال أدت بالمجتمع وبشبابه إلى اتجاه كارثي. فقضايا مثل الثأر وتنظيم الأسرة والزواج المبكر وتسرب التلاميذ والطلاب من التعليم وعمل الأطفال وقضايا النوع والمرأة والتنمية المستدامة، وقضايا أيضا ذات صلة بتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والحريات والعدالة واحترام القانون، وتطوير مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد واستيعابها والحفاظ على التراث الثقافي الحضاري والمساواة والمشاركة من المواضيع والقضايا التي ستسهم في تحديث المجتمع، فمثل هذه القضايا يتطلب معالجتها والتعاطي معها برؤى وأفكار نيرة ومستنيرة، تنبع من عقول متعلمة وواعية أساساً بقضايا مجتمعها، وهذا بالتأكيد دور لا يستهان به خاصة إذا ما استشعرت به النخب المتعلمة والواعية المنتسبة للجامعة، باعتبار الجامعات مراكز إشعاع حضاري لكل الأفكار المبدعة والمبتكرة والتواقة لحياة كريمة رغيدة يسودها العدل والاحترام المتبادل للتنوع والتعددية واحترام الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير ... ولعل إعادة هيكلة بعض الأقسام والكليات وإلغاء بعض الأقسام التي تشكل عبئاً، وتعويض ذلك الإلغاء بتأسيس مراكز بحثية، جعل الجامعة بحاجة أيضا إلى استحداث تخصصات وأقسام جديدة، أو إنشاء كليات ومعاهد أكثر تأثيراً تكون معنية بإعادة تشكيل الوعي وصياغته كالإعلام والفنون التشكيلية التي تنتج فناً وأدباً راقياً يسمو بالنفس البشرية للإنسان ويوجهها أخلاقياً وسلوكياً، فذلك يعد من وجهة نظرنا ذا أهمية كبيرة، كما أن فتح باب للحوار أيضاً من خلال ندوات علمية تنظمها الجامعة سيعمل على نشر ثقافة السلام والتسامح في أوساط المجتمع وسيحد من دورات العنف. ومن الغريب أن لا نجد في جامعة عريقة كجامعة ذمار قسماً لعلم الاجتماع أو مركزاً متخصصاً للدراسات الاجتماعية والسكانية والأمومة والطفولة وغيرها في بيئة تعصف بها كثير من

المشكلات الاجتماعية. ويجب التنويه هنا لمسالة غاية في الأهمية وهي أن معظم كوادر الجامعة ونخبها يقع على عاتقه القيام بالدور التنويري يسكنون في صنعاء وأماكن أخرى، أي خارج الحيز الجغرافي للمحافظة، فهناك أساتذة -على حد علمنا- لا يعرفون حتى أسماء أحياء وشوارع وقرى ذمار ولا يعرفون من ذمار إلا كلياتهم وأقسامهم فقط حيث يلقون محاضراتهم هناك التي في العادة لا تتعدى ست ساعات في الأسبوع ويعودون فوراً بعدها لمقرات سكنهم خارج محافظة ذمار ليقضوا بقية الأسبوع وبقية أيام العطل بعيداً عن المنطقة وناسها، وهذا فيه من الإجحاف ما فيه خاصة لذلك المجتمع المحلي الذي ينتمون وينتسبون إليه وظيفياً.

4-6- الاستثمار في العقول واقتصاديات المعرفة

هناك نظامان للتعليم في الجامعة الأول نظام التعليم العام وفيه يقوم الطلاب بدفع رسوم مالية زهيدة مقابل التسجيل في الجامعة، أما النظام الثاني فهو الموازي، وفيه يدفع الطلاب مبالغ مالية كبيرة للالتحاق بالجامعة وهذا النظام مخصص للطلبة الذين لم تمكنهم معدلاتهم في الثانوية العامة من الالتحاق بالنظام العام، فتمنح لهم الجامعة وكلياتها فرصة الدراسة الجامعية عبر هذا النظام والذي يعود على الجامعة بموارد مالية جيدة، خاصة في كليات الطب والعلوم الصحية وطب الأسنان والهندسة والحاسبات التي تشهد اقبالاً كبيراً في التسجيل عبر هذا النظام، ومن خلاله تقدم الجامعة خدمة تعليمية ذات جودة أفضل، وعلى أساس أن الجامعة مؤسسة من مؤسسات إنتاج المعرفة وجامعة ذمار - كما أسلفنا - تزخر بالعقول المبدعة والمبتكرة والطاقات الخلاقة، فإن تلك الابداعات والابتكارات لا تظهر إلا من خلال البحث العلمي، والبحث بحاجة لتمويل مالي. والجامعة بسبب الظروف الحالية تفتقر للموارد المالية والبحث العلمي الذي هو في العادة منتوج علمي من المفترض أن يستفيد منه القطاع الخاص ممثلاً برجال الأعمال والشركات الخاصة والمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية لتطوير أنشطتهم الاقتصادية عن طريق رفع الكفاءة الإنتاجية لأي منشأة أو مؤسسة

اقتصادية، وفي هذا السياق وأمام تلك التحديات والصعوبات المالية التي تعتري إنجاز الأبحاث العلمية فبإمكان الجامعة عقد شراكة ثنائية مع القطاع الخاص يسهم بموجبها هذا الأخير بتمويل مشاريع البحث العلمي داخل الجامعة عن طريق توفير المستلزمات الضرورية للباحث الذي يعمل على بحث قد يستفيد منه الممول مستقبلاً، وهذا يعد استثماراً ناجحاً من قبل القطاع الخاص في العقول والمعرفة، فمخرجات أي بحث علمي حتماً سيستفيد منه الممول وستعود عليه بأرباح طائلة في المستقبل. وحول هذه الجزئية فقد عبرت العينة عن رأيها بالقول: إن هناك إسهاماً ودوراً متوسطاً للقطاع الخاص، وجاء ذلك بمتوسط حسابي 2.1077 وانحراف معياري 0.61664. ولكي نرفع من تلك النسبة فإن على الجامعة الاستفادة من كوادرها قدر الإمكان والتوجه نحو الاستثمار المعرفي عن طريق التوسع في إنشاء المراكز البحثية، فهناك الكثير من المجالات التي يمكن أن تشد القطاع الخاص وتجذبه للاستثمار فيها وتمويلها، خاصة إذا ما وجد أن هناك منفعة ما سيجنيها جراء تقديم التمويل المالي. كما أن استحداث مراكز بحثية كمركز (G.I.S) والاستشعار عن بعد والدراسات المكانية والاقتصادية على سبيل المثال لا الحصر بإمكانه أن يتيح للمستثمر المعرفة والتحديد للفرص الاستثمارية المتاحة والميزة التنافسية التي توفرها المنطقة من خلال التشخيص المجالي الذي يعمل على تثمين الفرص والمؤهلات المتاحة للاستثمار وتثمينها في مختلف القطاعات وتحديد التحديات وإيجاد المعالجات واقتراح الطرق لتجاوزها... فهذا بلا شك سيشكل حلقة وصل بين الجامعة والمستثمرين وسيزيد من فرص الاستثمار والإنعاش الاقتصادي لمنطقة ذمار ومحافظتها.

4-7- الجامعة واقتصاد المدينة

التعليم الجامعي يمنح آفاقاً واسعة لخريجيه تمكنهم مستقبلاً من تحسين مستواهم الاقتصادي ومن تبني مبادرات جريئة لمشاريع خاصة تحسن من الواقع الاقتصادي لسكان المدينة، فتعلم الطلاب داخل تخصصات معينة في كليات الجامعة وأقسامها، واكتسابهم لبعض المعارف والمهارات سيمنحهم فرصة بعد تخرجهم من إنشاء بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

كالمستشفيات والعيادات الطبية مثلاً والصيدليات والمختبرات والشركات الهندسية وشركات المقاولات وبعض المكاتب الاستشارية والهندسية... من المشارع التجارية والزراعية والإنتاج الحيواني والبيطري، وإنتاج الدواجن والصناعات الغذائية والصناعية الصغيرة الأخرى ومراكز تعليم اللغات والكمبيوتر والمدارس الخاصة... والتي ستدر عليهم بمدخولات وعوائد مالية جيدة وستوفر فرص تشغيل لكثير من الأيدي العاملة، أضف إلى ذلك الضرائب ومختلف العائدات المالية التي ستجبى من وراء تلك المشاريع، فإنها ستستثمر من قبل السلطات المحلية في إنشاء الكثير من البنى التحتية الضرورية داخل المدينة وكل ذلك سيصب حتما في توفير فرص عمل وفي تحسين الوضع الاقتصادي للمدينة وساكنيها. كما أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لها احتياجات عديدة ومستلزمات تتحصل عليها من سوق ذمار، أضف إلى ذلك تعاملاتها مع فروع البنوك المتواجدة في مدينة ذمار، فكل ذلك بلا شك سيرفع من وتيرة الحركة الاقتصادية داخل المدينة. وبالإضافة لما ذكرناه في الجزئيات السابقة عن دور الأبحاث في تطوير الكثير من الأنشطة الاقتصادية وفي التوسع في إنشاء البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وخلق بيئة ملائمة للاستثمار فهناك مسألة قد يغفل عنها الكثير وهي أن وجود عدد كبير ممن يعمل في هذا الصرح العلمي ممن يتقاضون أعلى أجر مقارنة بالفئات الحكومية الأخرى ألا وهم أعضاء هيئة التدريس "طبعا في حالة الظروف العادية وليست الاستثنائية التي نعيشها هذه الأيام" وسكنهم في مدينة ذمار سيسهم بلا شك في إحداث إنعاش اقتصادي، خاصة قطاع الخدمات والتجارة وسيعمل على تعزيز الاقتصاد المحلي المتمثل بالأنشطة المتوسطة والصغيرة، وكذلك القطاع غير المهيكل أو غير الرسمي الذي يشتغل فيه غالبية فقراء الريف المهاجرين إلى المدينة، إلا أن هذا الأمر للأسف لا يتم، كون كثير من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الدخل المرتفع يقطنون أغلبهم في مدينة صنعاء وعلى ذلك فإن ما تنفقه الجامعة من رواتب ومبالغ مالية على منتسبيها وما يجنونه جراء أعمال حرة اخرى لا يعود بالفائدة الاقتصادية على المدينة التي تحتضن الجامعة. وفي نظرنا أن وجود كلية علوم إدارية وكلية الحاسبات فيها الكثير من المتخصصين في قطاع المال والأعمال والادارة والمحاسبة ونظم المعلومات سيمكن رجال المال والأعمال في المحافظة من

الاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، خاصة إذا ما استثمروا ما يملكون من علم من خلال مكاتب استشارية محاسبية وقانونية، علاوة على ذلك فإن الأبحاث المنجزة من شأنها أيضا أن تزيد من الإنتاجية لأي قطاع اقتصادي وتوفر معلومات إدارية واستراتيجية مفيدة للمستثمرين عن الفرص المتاحة للاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة في المحافظة، وحول سؤال عن مدى اسهام الجامعة في الإنعاش الاقتصادي لمحيطها أفادت عينة الدراسة بان هناك إسهاماً متوسطاً، وجاءت تلك الإجابات بمتوسط حسابي 1.7857 وانحراف معياري0.66993.

النتائج:

- الجامعة هي أرفع المؤسسات العلمية، ويقع على عاتقها تحريك عملية التنمية ليتوافر الكادر المتخصص في مختلف المجالات، ولا يمكن للجامعة أن تؤدي دورها في التغيير الاجتماعي مالم يتحقق تفاعل بين الفرد والبيئة الاجتماعية، فهي من صنع المجتمع وهي أدلة في صنع قياداته الفكرية والمهنية والفنية والسياسية.
- الجامعة قادرة على إحداث تغييرات كبيرة في مجالها الجغرافي المحلي والوطني إذا ما رصدت لها الإمكانيات المناسبة لتتمكن من تحقيق أهدافها.
- منذ تأسيس الجامعة قبل 22عاماً لا يزال حرم الجامعة قادراً على استيعاب منشآتها المختلفة واستيعاب أعداد أكبر من الطلاب .
- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن إسهام الجامعة في تطور قطاع النقل في المدينة كان متوسطاً وصغيراً.
- توصلت الدراسة الميدانية إلى أن إسهام الجامعة في ارتفاع سعر العقارات في مدينة ذمار كان كبيرا.
- أظهرت الدراسة الميدانية بأن إسهام الجامعة في الاهتمام بالتخطيط الحضري كان متوسطاً وصغيراً.

- تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن إسهام الجامعة في رفع معدلات التنمية كان متوسطاً.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة الميدانية والنقاش والتحليل لتلك النتائج نوصي بالآتي:

- الاهتمام بمثل هذه الأبحاث والدراسات التي تهتم بدور الجامعة وعلاقتها بمحيطها.
- إيلاء المزيد من الاهتمام بالندوات والمؤتمرات وورش العمل العلمية.
- ضرورة إشراك السلطات المحلية للجامعة في قضايا التنمية بمنطقة ذمار.
- الاهتمام بالكادر الأكاديمي والفني والإداري وتحسين وضعياتهم المعيشية.
- ينبغي على الجامعة حث الباحثين على ربط أبحاثهم العلمية بمنطقة ذمار.
- إعادة النظر بطرق التدريس وبالمقررات الجامعية.
- إلزام أعضاء هيئة التدريس بالإقامة في مدينة ذمار أو محيطها ليتمكنوا لهم من الاندماج بالمجتمع.
- التوسع في إنشاء المراكز البحثية والاستشارية وتوفير التجهيزات الضرورية للعملية التعليمية.
- الاهتمام بالمكتبات ودار النشر والحرص على التدريب والتأهيل للموظفين والفنيين لمسايرة التطور القائم من خلال المكتبة الإلكترونية في المكتبة المركزية وفروعها في الكليات والمراكز البحثية.

- خلق ثقافة التنافس بين الباحثين وتنميتها وإيجاد مناخ من العدالة وعدم التمييز بين جميع الأطر.

- خدمة المجتمع المحلي والوطني لا يتم إلاَّ من خلال عقد شراكة حقيقية مع القطاع الخاص والتحفيز على الاستثمار في العقول وإيجاد اقتصاد المعرفة وذلك بربط برامج الجامعة ومراكز أبحاثها باحتياجات سوق العمل .

- توطيد العلاقة مع منظمات المجتمع المدني العاملة في ذمار وكافة الفاعلين التنمويين.

- تفعيل اتفاقيات التوأمة بين الجامعة ومختلف الجامعات للاستفادة من تجاربهم.

- إبرام اتفاقيات مع منظمات وجهات خارجية لتقديم مساعدات نوعية للجامعة وتمويل بعض المشاريع.

- العمل على تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة داخل الجامعة ومساعدة بقية القطاعات الحكومية في المحافظة على العمل به في مؤسساتهم.

- الاهتمام بنوعية المخرجات من خلال تحديث توصيف المقررات الدراسية بشكل دوري وضرورة تنافس كليات الجامعة ومراكزها البحثية في برامج البكالوريوس والدراسات العليا للحصول على الاعتماد الأكاديمي.

- الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها، جنباً الى جنب مع الاهتمام بتشجير الحرم الجامعي وعمل مساحات خضراء وصولاً إلى استغلال أمثل للموقع والموضع الجغرافي لجامعة ذمار.

الجمهورية اليمنية
جامعة ذمار
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

استمارة استبيان

الزملاء والزميلات في جامعة ذمار أبنائي طلاب المستوى الرابع والأخير

يسعدنا أن نضع بين أيديكم استمارة استبيان تهدف إلى التعرف على "أثر جامعة ذمار في التوسع العمراني للمدينة وآفاق المستقبل" من وجهة نظركم أملاً إجابتكم عن جميع أسئلة الاستبيان. علماً أن نتائج هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. وقبل الانتقال إلى الإجابة عن الأسئلة يرجى ملء الآتي:

الاسم: ☐ ذكر ☐ أنثي

تاريخ الميلاد: حل الميلاد: الجنسية ☐ يمني ☐ غير يمني

الوظيفة ☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐ مدرس ☐ معيد ☐ إداري ☐ طالب

مكان الإقامة السابقة: مكان الإقامة الحالية:

س1 كم المسافة التي تقطعها من مسكنك حتى وصولك الجامعة؟ ☐ 1-5 كم ☐ 10-20 كم ☐ أكثر من 20كم

س2 كم الوقت الذي تحتاجه لقطع المسافة من مسكنك حتى وصولك الجامعة؟ ☐ 30 دقيقة ☐ ساعة ☐ ساعتان وأكثر

س كم تدفع أجور مواصلات مقابل وصولك إلى الجامعة؟ ☐ 200 ريال ☐ 300 ريال ☐ 400 ريال فأكثر

س 4هل تعتقد أن جامعة ذمار أسهمت في تطور قطاع النقل في المدينة؟ ☐ نعم ☐ لا

الفقرات	كبير	متوسط	صغير
أسهم وجود الجامعة في تطور النقل الحضري كماً ونوعاً وتحسينه			
أسهم وجود الجامعة في تطور طرق النقل الحضري			
أسهم وجود الجامعة في إيجاد وعي مروري			
أسهم وجود الجامعة في توفر مواقف السيارات			
أسهم وجود الجامعة في تعبيد عدد أكبر من شوارع المدينة			

س5 هل أسهمت الجامعة في ارتفاع سعر الأرض والإيجارات؟ نعم لا

الفقرات	كبير	متوسط	صغير
أسهم وجود الجامعة في ارتفاع سعر الأراضي في كل قطاعات ومناطق المدينة			
أسهم وجود الجامعة في ارتفاع سعر الأراضي حول الحرم الجامعي وكليات الجامعة			
أسهم وجود الجامعة في ارتفاع سعر الأرضي حول الطرق المؤدية إلى الجامعة			
أسهم وجود الجامعة في ارتفاع معدلات الإيجار في قطاع الإسكان والعقارات			

س6 هل أسهم وجود الجامعة في الاهتمام بالتخطيط الحضري؟ ☐ نعم ☐ لا

الفقرة	كبير	متوسط	صغير
-أسهم وجود الجامعة في انتشار البناء المخطط			
أسهم وجود الجامعة في الحد من انتشار البناء العشوائي			
أسهم وجود الجامعة في نشوء مناطق وقطاعات حضرية جديدة حول المدينة			

س7 هل أسهم وجود الجامعة في الاهتمام بالبعد البيئي؟ ☐ نعم ☐ لا

الفقرة	كبير	متوسط	صغير
أسهم وجود الجامعة في الاهتمام بالحدائق العامة والمساحات الخضراء			
أسهمت وجود الجامعة في ارتفاع الوعي البيئي بالاهتمام بالحدائق والمتنزهات			

س8 هل أسهم وجود الجامعة في رفع معدلات التنمية الحضرية في مجمل القطاعات في المدينة؟ ☐ نعم ☐ لا

الفقرة	كبير	متوسط	صغير
أسهم وجود الجامعة في الاهتمام بالبحث العلمي وربط الأبحاث بالتنمية			
أسهم وجود الجامعة في ربط مراكز البحث التابعة لها بالمجتمع كونها مركز اشعاع للعمل على حل الإشكاليات في محيطها الإقليمي والوطني بطرق علمية			
أسهم وجود الجامعة في تنمية اقتصاد إقليم المدينة واستخدام أمثل للموارد والثروة			
أسهم وجود الجامعة في ارتفاع عدد مقاهي الانترنت وغيرها			
أسهم وجود الجامعة في انتشار المكتبات العامة والخاصة ودور النشر ومطابع الكتاب			
أسهم وجود الجامعة في احداث تغيير من خلال كادرها المؤهل وعلاقاتهم مع أفراد المجتمع الذماري			
أسهم وجود الجامعة في رفد المجتمع المحلي والوطني بكوادر مؤهلة في مجمل التخصصات			
أسهم وجود الجامعة في توجيه الأقسام العلمية نحو تخصيص عام للبحوث العلمية في مجال الحفاظ على البيئة وعام آخر للصناعة وعام ثالث لتطوير الزراعة إلى آخر			

أسهم وجود جامعة ذمار في إيجاد شراكة مع مؤسسات سواءً زراعية أم صناعية أم خدمية من أجل تمويل الأبحاث التي ينفذها الباحثون في جامعة ذمار			
أسهم وجود الجامعة مع إدارة السلطة المحلية في استيعاب مخرجاتها في القطاعات المختلفة			
أعدت الجامعة خططاً مستقبليه من خلال إعادة النظر في تطوير أقسامها وخاصة تلك التي يعزف الطلاب في الالتحاق بها			

ما مقترحاتك لمستقبل الجامعة ؟

-1

-2

-3

د.عبد الله أحمد ناصر الجرفي

د.سمير عمر مجور

2018م

الهوامش والاحالات:

1) صادق ياسين الحلو: ذمار في التاريخ الحديث أحوالها السياسية والاجتماعي والعلمية، اصدار تحت أسم " ذمار عبر العصور قراءات اثرية تاريخية جغرافية ثقافية " دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2009، ص 195.

2) عبدالله أحمد ناصر الجرفي: مدينة ذمار، دراسة في جغرافية المدن، ماجستير غير منشورة، جامعة ذمار، 2004، ص11.

3) عبدالله أحمد ناصر الجرفي: مدينة ذمار توسعها العمراني وأنماطها السكنية، مطابع الأمجاد، ذمار،2015، ص1.

4) الجمهورية اليمنية، وزارة النفط والثروات المعدنية، الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي، العدد (7) 2002، ص1.

5) عبدالله أحمد ناصر الجرفي: دراسات في: جغرافية العمران الحضري، مطابع الأمجاد، ذمار، 2017،ص1.

6) عبدالله أحمد ناصر الجرفي: التوسع العمراني وعلاقته بالتدهور البيئي في مدينة ذمار، المجلة الدولية للبيئة وتغيير المناخ العالمي، بحوث المؤتمر الدولي الرابع للموارد المائية والبيئة،إسطنبول،2013، ص102.

7) محمد علي الربيدي: تقييم نظام الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات في مكاتب المراجعة اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، مجلة دورية متخصصة، مطابع كلية التجارة والاقتصاد، العدد (30) سبتمبر 2008 صنعاء ص 128.

8) نسبة التحضر نقصد بها زيادة عدد سكان المدينة وحجمها والتحول كذلك من نمط الحياة الريفية إلى نمط الحياة الحضرية والتغيرات المجالية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصاحبة لذلك. وقد ارتفعت نسبة عدد سكان الحضر إلى الريف في محافظة ذمار من (4,2 %) عام 1975 إلى (7 %) عام 2004م. وفق نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م، التقرير الأول، محافظة ذمار.

9) تبلغ مساحة الحرم الجامعي أكثر من 250 هكتار.

10) ينظر:

جامعة ذمار، نيابة الجامعة لشؤون الطلاب، إحصائيات بعدد طلاب الدراسات العليا والطلاب الخريجين للعام 2012-2013.

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،.دليل جامعة ذمار، الاحصاء السنوي 2007م ص13.

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دليل الطالب الجامعي 2017-2018م ص9.

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،دليل جامعة ذمار1999-2000م، ص10

11) أعضاء هيئة التدريس للعام الجامعي 2012-2013م 682 منهم 78غير يمنيين ومنذ تأسيس الجامعة وحتى الآن تنامى المورد البشري بالجامعة بشكل كبير، حيث زاد عدد الكادر الأكاديمي اليمني من (40) عضو هيئة تدريس في عام 1996م حتى بلغ الآن (747) عضواً، منهم (7) بدرجة أستاذ، (39) بدرجة أستاذ مشارك، (187) بدرجة أستاذ مساعد، (109) بدرجة مدرس، (405) بدرجة معيد، إضافة إلى الكوادر التدريسية العربية والأجنبية المتعاقدة مع الجامعة لتغطية احتياجاتها من التخصصات العلمية النادرة. كما زاد عدد الكادر الإداري من (35) إداري في عام 1996م ليبلغ الآن أكثر من (765) إدارياً وفنياً، منهم (52) مديراً عاماً، (261) مدير إدارة وما في

مستواه، بالإضافة إلى (452) موظفاً وفنياً، بالإضافة إلى العمالة المؤقتة (المتعاقدين) والذين يزيدون عن (365) متعاقداً، يتوزعون على كل مرافق الجامعة. (المصدر السابق).

12) صادق ياسين الحلو: مصدر سابق، ص: 234.

13) ينظر:

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة ذمار، انجازات جامعة ذمار للعام 2006-2007، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر، ص:61.

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة ذمار، الاحصاء السنوي 2005-2006م

الجمهورية اليمنية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،، ذمار عبر العصور، دار جامعة ذمار للطباعة والنشر،2009م، ص193.

14) أحمد الذبحاني: مسؤول المسؤولية الاجتماعية بشركة يمن موبايل من صفحة جامعة ذمار على شبكة التواصل فيسبوك.